

التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية "دراسة تطبيقية"

يونس حسن عقل^١ جمال على محمد يوسف^٢
أشرف محمد إبراهيم منصور^٣ سهي سمير مصطفى^٤

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة واختبار أثر التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي (المتغير المستقل)، على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية (المتغير التابع)، باستخدام منهجية التحليل الشبكي وقد تم بناء مصفوفة مُعدّلات الضرائب الدولية، وتوضيح مسارات شبكة الضرائب الدولية بين مصر وعدد من الدول التي تضمنتها عينة الدراسة.

وقد حُصت نتائج البحث إلى أن التسوق بالاتفاقيات الضريبية يؤثر على قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية، حيث توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما، فقد بلغ متوسط مُعدّل التسوق بالاتفاقيات الضريبية لمصر ٣.٣٨%، وهذا المُعدّل يوضح مقدار الوفر الضريبي الذي تحققه الشركات متعددة الجنسيات عند الاستثمار في مصر.

الكلمات المفتاحية: التسوق بالاتفاقيات الضريبية، التخطيط الضريبي الدولي، منهجية التحليل الشبكي، شبكة مُعدّلات الضرائب الدولية.

^١ أستاذ المحاسبة الخاصة كلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان.

^٢ أستاذ المحاسبة المالية كلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان.

^٣ أستاذ المحاسبة-كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان.

^٤ مدرس مساعد بقسم محاسبة - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان.

القسم الأول

الإطار المنهجي للبحث

١/١: تمهيد:

ساهمت سياسة التحرير الاقتصادي وظهور العولمة إلى تسابق الدول، لجذب الاستثمارات الأجنبية في مناخ يتسم بالانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وانعكس ذلك كله على الجهود الدولية والإقليمية لتوثيق هذه الحالة من خلال الاتفاقيات الضريبية الدولية ترعاها منظمات دولية، أو تبرمها تكتلات إقليمية، ومن أبرز الوسائل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي الدول التي تُقدم أفضل المزايا الضريبية مقارنة بالدول الأخرى (Lietz, ٢٠١٣:٤).

وتلعب الضرائب الدولية دوراً في كيفية تخصيص الأرباح والمصرفيات للشركات متعددة الجنسيات^١ بين الدول المتعاقدة وفقاً للاتفاقيات الضريبية الدولية، لذلك قد يكون لكل حكومة في الاقتصاد العالمي سياسة ضريبية دولية تعمل على تحقيق هدفين مزدوجين، هما زيادة الحصيلة الضريبية وتوفير المناخ والشروط الملائمة للتجارة والاستثمار (عبد القادر، ٢٠١٢: ٢٨). كما تسعى الجهود الدولية إلى توفير آليات ومداخل جديدة للموضوعات الضريبية الدولية، تعكس التطور السريع في طبيعة الاقتصاد العالمي، والسعي إلى توحيد وتجميع أسس الاتفاقيات الضريبية من أجل تحقيق أهدافها، والتي من أهمها القضاء على الازدواج الضريبي وحماية المستثمرين (Van't & Lejour, ٢٠١٩).

^١ يستند البحث في تعريفه للشركات متعددة الجنسيات على نص المادة ٦٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، حيث عرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها الشركات التي تباشر أنشطتها الاقتصادية في أكثر من دولة سواء بنفسها أو عن طريق شبكة من الفروع أو القطاعات أو الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة أو المشروعات المشتركة.

٢/١: طبيعة المشكلة:

ساعد ظهور الشركات المتعددة الجنسيات علي زيادة كلاً من التجنب الضريبي والتهرب الضريبي من خلال استغلال الثغرات الموجودة في الأنظمة و القوانين الضريبية بين الدول-بما توفره من إعفاءات وامتيازات ضريبية - مُستغلة في ذلك الاتفاقيات الضريبية الثنائية بين الدول، بهدف تخفيض التزاماتها الضريبية المتوقعة، بما يُمكنها من وضع خطط ضريبية تهدف إلى تحقيق مصلحة المجموعة ككل، مما يدفع هذه الشركات إلى تكوين إدارات للتخطيط الضريبي، حيث تتزايد أهمية التخطيط الضريبي وخطورته بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات وللسلطات الضريبية (Van't & Lejour, ٢٠١٩).

قد تلجأ الشركات متعددة الجنسيات لدراسة شبكة الاتفاقيات الضريبية الثنائية، من أجل اختيار أفضل الدول التي تستخدم أسعار ضريبية تفضيلية، وهذا يُوضح العلاقة بين التوسع بالأنشطة الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات وبين توسع الدول في عقد المزيد من الاتفاقيات الضريبية الثنائية من جهة أخرى.

ويعتبر موضوع التخطيط الضريبي الدولي من الموضوعات الحديثة نسبياً، وعلى الرغم من تعدد الكتابات فيه، إلا أن دراسة التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي من منظور محاسبي، لم تحظى بالاهتمام الكافي حتي الآن، فعلي الرغم من وجود دراسات قدمت الدعم النظري لدور استخدام الشركات متعددة الجنسيات للتسوق بالاتفاقيات الضريبية لتحقيق الوفر الضريبي لها، وأثر اتباع هذه الممارسات علي حجم الحصيلة الضريبية للدول المضيفة، إلا أن هذه الدراسات لم تُقدم الدعم التطبيقي الكافي في العديد من دول العالم، وبشكل خاص في الاقتصاديات الناشئة، ومنها جمهورية مصر العربية، وهذه هي المشكلة

الرئيسية للبحث. وقد كان هذا حافزاً للباحثة لاستخدام منهجية التحليل الشبكي لدراسة شبكة معدلات الضرائب الدولية، لاختبار أثر التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، ويمكن إعادة صياغة مشكلة البحث في التساؤلين التاليين:

- ١- هل المنظومة الضريبية المصرية قادرة على استيعاب الأساليب الحديثة لمواجهة التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد الآليات التخطيط الضريبي الدولي؟
- ٢- هل تساعد منهجية التحليل الشبكي على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية؟

٣/١: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار أثر التسوق بالاتفاقيات الضريبية على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، باستخدام منهجية التحليل الشبكي لشبكة معدلات الضرائب الدولية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد أهمية عقد المزيد من الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية.
- توضيح أثر عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية على زيادة الحصيلة الضريبية المصرية.

٤/١: دوافع وأهمية البحث:

يتمثل الدافع الرئيسي للبحث في حاجة النظام الضريبي المصري - باعتبارها من الاقتصاديات الناشئة- إلى التطوير وإدخال الأساليب الإحصائية والكمية في ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، حيث لم يحظى هذا الموضوع بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين حتى الآن، لذا يستمد البحث أهميته

العلمية من مساهمته مع الأدبيات السابقة في اختبار أثر التسوق بالاتفاقيات الضريبية على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية، ويستمد البحث أهمية العملية، من قلة الدراسات التي تناولت الموضوع نظراً لحدوثه، وخاصة فيما يتعلق بالجانب المحاسبي، مما دفع الباحثة إلى تناوله، ففي حدود علم الباحثة لا توجد دراسة باللغة العربية ربطت بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية و ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، لما له من أهمية من كونه مفيداً لأضلاع عناصر المنظومة الضريبية (المشرع الضريبي - الإدارة الضريبية - الشركات متعددة الجنسيات)

٥/١: حدود البحث:

اقتصرت الدراسة التطبيقية على اختبار أثر آليه واحدة من آليات التخطيط الضريبي الدولي وهي: التسوق بالاتفاقيات الضريبية، باستخدام التحليل الشبكي لشبكة مُعدّلات الضرائب الدولية، بالاقتران على مُعدّلات الضرائب على دخل الشركات CIT ومُعدّلات الضرائب المستقطعة WHT، في بناء مصفوفة شبكة مُعدّلات الضرائب الدولية.

٦/١: تنظيم البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة أقسام وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: الإطار المنهجي للبحث.

القسم الثاني: الدراسات السابقة.

القسم الثالث: الإطار النظري للبحث.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات.

القسم الثاني

الدراسات السابقة

١/٢: تمهيد:

تسعي الشركات متعددة الجنسيات إلى تخفيض أعباءها الضريبية من خلال استغلال الاختلافات في قوانين الضرائب لمختلف الدول ويتمثل هذا في أحد آليات التخطيط الضريبي الدولي التي منها: التسوق بالاتفاقيات الضريبية: (Kumar, ٢٠١٦، ٨).

١/٢: أهم الدراسات التي تناولت التخطيط الضريبي الدولي باستخدام التسوق بالاتفاقيات الضريبية في تحقيق الوفر الضريبي للشركات متعددة الجنسيات، واشتقاق الفرض الأول (H١):

يتمثل الهدف من عرض هذه الدراسات اختبار ما إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات التي تتوسع في أداء أنشطتها في عدة دول حول العالم، أكثر قدرة على القيام بممارسات استراتيجية التخطيط الضريبي الدولي من الشركات التي ليس لديها أنشطة أجنبية جوهرية حول العالم، نظراً لأن هذا التوسع يساعد الشركات متعددة الجنسيات من الاستفادة من الاتفاقيات الضريبية المنعقدة بين الدولة الأم والدول المضيفة (دول مصدر الدخل) التي تعمل فيها وهو ما يعرف بالتسوق بالاتفاقيات الضريبية. ومن أهم الدراسات التي تناولت ذلك: دراسة (٢٠١٢) Klassen and Laplante تناولت كيفية قيام الشركات متعددة الجنسية بتحويل أرباحها خارج الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الفرق بين مُعدّل الضريبة الأجنبي ومُعدّل الضريبة المحلي، وتم تحليل البيانات بالاعتماد قاعدة بيانات Compustat عن الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٩، وتم الاعتماد علي عينة مكونة من ٨٠٧٤ شركة، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الشركات تقوم بتحويل الأرباح خارج

الولايات المتحدة الأمريكية، للاستفادة من مُعدّلات الضرائب المنخفضة خارج الولايات المتحدة بسبب انخفاض مُعدّل الضريبة في الدول الأجنبية، وكذلك تراجع الرقابة من قبل مصلحة الضرائب الأمريكية والتغيرات في قانون الضرائب الأمريكي. وفي نفس السياق تناولت دراسة (Fuest et al. ٢٠١٣) مسألة استغلال الاتفاقيات الضريبية في ممارسة التخطيط الضريبي التعسفي من قبل الشركات متعددة الجنسيات، حيث تناولت هذه الدراسة محورين رئيسين، الأول: تقديم المعلومات الأساسية لفهم أفضل لقضية التهرب الضريبي، الثاني: مناقشة خيارات السياسات المختلفة لمعالجة التهرب من دفع الضرائب وتحويل الأرباح من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات المتهمه حالياً بالتجنب الضريبي تستخدم أنشطة غير حقيقية أو وهمية داخل المجموعة لتحويل الأرباح، وعلى ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة التنسيق دولياً واتخاذ كافة التدابير مثل: القيود المفروضة على الفوائد، والترخيص، وعمل إصلاحات جوهرية في النظام الضريبي الدولي للحد من التجنب الضريبي باستخدام الثغرات القانونية في الضرائب.

أما دراسة (Rendered ٢٠١٤) استهدفت الإجابة على تساؤل رئيسي وهو كيف تستخدم الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات مختلفة من أجل تقليل العبء الضريبي. واعتمدت الدراسة اثنتين من أكبر الشركات في العالم، وهما شركة Coca-Cola للمشروبات الغازية وIKEA للأثاث، وتوصلت الدراسة إلى أن افتقار الشفافية وتواجد الهياكل التنظيمية المعقدة هي مؤشرات واضحة على أن التخطيط الضريبي التعسفي يتم استخدامه، من خلال الاعتماد على دول الملاذ الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن شركة كوكا كولا قادرة على الاحتفاظ بكميات هائلة من

الدخل خارج الولايات المتحدة غير خاضعة للضرائب من خلال استخدام دول الملاذ الضريبي بهدف التهرب من دفع الضرائب.

وتأكيداً على ذلك تناولت دراسة (Kim et al. (٢٠١٤) تأثير قيام الشركات متعددة الجنسية بإنشاء كيان خارجي في دولة أجنبية علي تخفيض التكاليف الضريبية، وذلك من خلال مراكز مالية خارجية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات OSIRIS International Data Base، لعينة مكونة من ٩٨٧ شركة في ١٤ دولة لها مراكز مالية، وذلك عن الفترة من عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٩، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات والتي لديها مراكز مالية خارجية في شكل شركة أم أو شركة تابعة، تقوم بإنشاء هذه المراكز المالية التابعة لها في دول تتسم بسرية البيانات إلى جانب المرونة وضعف القانون وكذلك مُعدّلات الضريبة المنخفضة والتي تكاد تقترب من الصفر، بالإضافة إلى انخفاض خطر التقاضي، وكل هذه المزايا تتمثل في دول الملاذ الضريبي التي تلجأ إليها هذه الشركات، وكذلك ركزت دراسة (Kutera (٢٠١٨) على تأثير استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على الحصيلة الضريبية للعديد من الدول، وجاء الهدف الرئيسي من هذه الدراسة حول استخدام الشركات متعددة الجنسيات دول الملاذ الضريبي من أجل تجنب الضرائب، وقامت بالتحليل على أكبر ٥٠٠ شركة في قائمة Fortune ٥٠٠ في دول مختلفة لعام ٢٠١٤، وتوصلت إلى أن ٣٥٨ شركة على الأقل لديها شركة فرعية واحدة مسجلة في دول ملاذ ضريبي كحد أدنى، وهذه الشركات متعددة الجنسيات المعروفة مثل: جنرال إلكتريك ومايكروسوفت. وأكدت الدراسة على أن هناك انفصال كامل بين الدولة التي تُدار فيها الأنشطة الحقيقية للشركة والدولة التي يتحقق فيها الدخل.

وسعت دراسة ثابت (٢٠١٨) إلى تحقيق هدفين، أولهما هو: اختبار أثر التسوق بالاتفاقيات الضريبية والتمويل بالديون في الشركات متعددة الجنسيات على التخطيط الضريبي، بينما كان الهدف الثاني: إجراء دراسة تطبيقية لاختبار أثر التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسيات، بالتطبيق على تسعة شركات متعددة الجنسيات خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتحويل أرباحها إلى الدول ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية بعد سداد الضريبة ومن ثم زيادة قيمة الشركات متعددة الجنسيات. وفي ضوء الدراسات السابقة يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث كالتالي:

الفرض الأول (H١): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية.

٣/٢: أهم الدراسات التي تناولت دور تحليل مُعدّلات الضرائب الدولية والتي تعكس تأثير اختلاف التشريعات الضريبية بين الدول في تحقيق الوفر الضريبي للشركات متعددة الجنسيات، واشتقاق الفرض الثاني (H٢):

تناولت دراسة Barrios et al. (٢٠١٢) تأثير الضرائب التي تفرضها الدولة المضيفة والدول الأم على قرارات تحديد المواقع لفروع الشركات متعددة الجنسيات. ولتحقيق هذا الهدف أجرت دراسة تطبيقية باستخدام بيانات لمجموعة من الشركات متعددة الجنسيات في أوروبا مأخوذة من قاعدة بيانات أماديوس Amadeus خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٣ وتم التطبيق على ٣٣ دولة، وتوصلت الدراسة إلى أن فرض الضرائب على الدولة الأم بالإضافة

التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية "دراسة تطبيقية"

إلى فرض ضرائب على الدخل في الدولة المضيفة له تأثير سلبي كبير على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر واختيار مواقع الفروع الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات، كما قدمت دليلاً على آثار الضرائب الدولية على اختيار مواقع أفرع الشركات متعددة الجنسيات وشكلها التنظيمي.

كما اختبرت دراسة (Van 't & Lejour (٢٠١٩) تأثير تحويل الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات من خلال دولة ثالثة (دولة قناة) بين الدولة الأم والدولة المضيفة على الحصيلة الضريبية للدول المضيفة، من خلال الاستفادة من أحكام الاتفاقيات الضريبية من أجل تخفيض العبء الضريبي لهذه الشركات. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من ١٠٨ دولة، وتوصلت الدراسة إلى أن التأثير المباشر للاتفاقيات الضريبية الثنائية والإعفاءات الضريبية في دولة القناة Conduit Country تعمل على تخفيض مُعدّلات الضريبة العائدة إلى الدولة الأم بنسبة من ٤١% إلى ١٢%، نظراً لانخفاض ضريبة دخل الشركات في الدول المضيفة. وفي ضوء ما سبق، يمكن صياغة الفرض الثاني للبحث كالتالي:

الفرض الثاني (H٢): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقق الوفر الضريبي لمسار الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية.

القسم الثالث

الإطار النظري للبحث

١/٣: مفهوم التسوق بالاتفاقيات الضريبية:

من المنطقي أن تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تخفيض أعباءها الضريبية المتوقعة بجميع الطرق المشروعة^١ من خلال استخدام آليات التخطيط الضريبي الدولي، لذلك تقوم الشركات بدراسة شبكة الاتفاقيات الضريبية الدولية، بهدف الحصول على مزايا هذه الاتفاقيات الضريبية، لذلك نشأ مصطلح التسوق بالاتفاقيات الضريبية، وهو ما يعني إنشاء كيان في دولة ثالثة يكون بينها وبين دولة الإقامة اتفاقية ضريبية تفضيلية بدون وجود أي أنشطة اقتصادية حقيقية لهذا الكيان (ثابت، ٢٠١٨: ٦٢). وعلى الرغم من أهمية هذا المصطلح إلا أنه لم تتضمن الاتفاقيات الضريبية تعريفاً محدداً للتسوق بالاتفاقية الضريبية، وقدم الباحثون تعريفاً لهذا المصطلح؛ حيث عرفه Weyzig (٢٠١٤: ٩١١) بأنه عبارة عن استفادة مقيمين في دولة ثالثة من اتفاق متبادل بين دولتين، كما يمكن النظر إليه على أنه آلية تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، بهدف إنشاء كيان تابع لها في دولة لديها اتفاقية ضريبية مواتية مع دولة المصدر (Yonah, ٢٠١٠: ٢١).

وفقاً لما سبق، فإن الشركات متعددة الجنسيات تعتمد على التسوق بالاتفاقيات الضريبية بهدف جعل الدخل يتحقق في دول تفرض الضريبة بمعدلات منخفضة أو لا تفرض ضريبة على الإطلاق، وذلك بهدف تخفيض الضريبة المتوقعة للمجموعة ككل، كما أكد Wilson (٢٠١٤: ٣٢) أن المزايا الضريبية الناتجة عن هذه الممارسات كبيرة جداً، إلا أن هناك صعوبة في تحديد الشركات التي تؤدي بعض

^١ قد تسعى بعض الشركات متعددة الجنسيات إلى تخفيض أعباءها الضريبية المتوقعة باستخدام طرق غير مشروعة ويخرج ذلك عن نطاق هذا البحث.

أنشطتها في هذه الدول لأن دول الملاذ الضريبي توفر السرية المصرفية، وبالتالي
تسمح بحدوث التهرب الضريبي الدولي من خلال هذه الممارسات الضريبية.

٢/٣: الجهود الدولية لمواجهة التسوق بالاتفاقيات الضريبية:

أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D) من خلال مشروع
تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح في الخطة رقم ٦ " عدم منح مزايا اتفاقيات
تجنب الازدواج الضريبي في الحالات غير الملائمة"، ويُعد الهدف من هذه الخطة
مواجهة التسوق بالاتفاقيات الضريبية، لذلك جاءت الخطة بضرورة توافر الشروط
التالية: يجب على الدول مراجعة عناوين وديباجة اتفاقياتها الضريبية وإدراج الهدف
من إبرام الاتفاقيات الضريبية، بالإضافة إلى ذلك إدراج واحده مما يلي: أحكام
القيود علي المزايا LOB أو اختبار النشاط الرئيسي PPT) قاعدة عامة لمكافحة
إساءة الاستعمال (GAAR) أو اختبار النشاط الرئيسي بدون أحكام القيود علي
المزايا أو أحكام القيود علي المزايا مع استكمالها بألية أخرى (Sasseville &
Barret, ٢٠١٦:٢)، وتتسم هذه الأحكام بوجود مرونة في تنفيذها علي حسب خصائص
وظروف التفاوض لكل دولة (O.E.C.D. Report, A ٦, ٢٠١٥:٩).

وترى الباحثة أن التخطيط الضريبي الدولي من خلال الاتفاقيات الضريبية
والتسوق بالاتفاقيات الضريبية وجهاً لعملة واحدة، ومن ثم يُقصد بالتسوق
بالاتفاقيات الضريبية أنها بمثابة إساءة استعمال للاتفاقيات الضريبية حيث يقوم
المقيمون في دولة ثالثة بالحصول على مزايا الاتفاقية الضريبية بين دولتين
متعاقدتين، ومن هنا نشأت حاجة الدول إلى عقد العديد من الاتفاقيات الضريبية
بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية
للدول.

القسم الرابع

الدراسة التطبيقية

يناقش هذا القسم أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس المتغيرات، واختبار فرضى الدراسة كما يلي:

١/٤: هدف وبيانات الدراسة التطبيقية:

اعتمدت الباحثة على أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة لدراسة التسوق بالاتفاقيات الضريبية الثنائية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي، والتي كانت على النحو التالي:

١- تناولت دراسة (Lejour, ٢٠١٤) أثر الاتفاقيات الضريبية الثنائية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة inward foreign direct Investment (INFDI) للدول المضيفة (دول مصدر الدخل)، باستخدام أسلوب الانحدار panel regression model للبيانات في الفترة ما بين ١٩٨٥ وحتى ٢٠١٣، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة معنوية بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة INFDI إلى الدول المضيفة أو مصدر الدخل وزيادة الحصيلة الضريبية لهذه الدول.

٢- ناقشت دراسة (Barrios et al., ٢٠١٢) معنوية العلاقة بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية ومقدار الوفر الضريبي الذي تحققه الشركات متعددة الجنسيات، لعينة من ٣٣ دولة، كما تناولت دراسة (Van't and Lejour, ٢٠١٩) دراسة معنوية العلاقة بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية وإنشاء كيان ثالث للشركات متعددة الجنسيات في دول القناة للاستفادة من مزايا الاتفاقيات الضريبية الثنائية بين دول القناة والدول المضيفة، بهدف تحقيق الوفر الضريبي لها.

٣- ناقشت الدراسات التالية: ; ٢٠١٤, Blonigen et al, ٢٠١٣; Weyzig)

(Dyrenge et al., ٢٠١٥) معنوية العلاقة بين مسارات الاستثمار المباشرة وغير

المباشرة وتحقيق الوفر الضريبي للشركات متعددة الجنسيات.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة، تهدف الدراسة التطبيقية إلى:

١- اختبار معنوية العلاقة بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية على ترشيد قرارات عقد

الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، وتأثيرها على زيادة الحصيلة الضريبية

المصرية.

٢- اختبار معنوية العلاقة بين تحقق الوفر الضريبي لمسار الاستثمار للشركات

متعددة الجنسيات وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية،

وتأثيرها على زيادة الحصيلة الضريبية المصرية.

وتم الاعتماد في بناء مصفوفة مُعدّلات الضرائب الدولية على معدلات

الضرائب على دخل الشركات (CIT) corporate income tax ومُعدّلات

الضريبة المستقطعة^١ (WHT) withholding tax لعام ٢٠٢٠، بالتطبيق على

عينة من ٧٠ دولة منهم ٣٧ دولة تلتزم مع مصر باتفاقية ضريبية ثنائية و٣٣ دولة

لم تعقد مع مصر اتفاقية ضريبية ثنائية. وتم الحصول على بيانات مُعدّلات

الضرائب على دخل الشركات والضريبة المستقطعة لعينة الدراسة من المواقع التالية:

United Nations Conference on Trade and Development

(UNCTAD)–National Bureau of Economic Research (NBER) –

^١ الضريبة المستقطعة: هي الاستقطاع الضريبي الذي يتم استقطاعه على الدخل المدفوع للحكومة من قبل دافعي الدخل وليس من قبل مستلم الدخل (الشركات)، وبالتالي يتم استقطاع الضريبة أو خصمها من الدخل المستحق للشركات ومن أمثلة الضريبة المستقطعة من المنبع: الضريبة على أرباح الأسهم والإتاوات والخدمات والفوائد بالإضافة إلى الدخل الآخر المدفوع لغير المقيمين في دولة ما (Dyrenge et al., ٢٠١٥)

Deloitte International Tax Source, PricewaterhouseCoopers (PwC) Worldwide Tax Summaries.

وتم الاعتماد على برنامج التحليل والحزم الإحصائية R لتحليل مصفوفة مُعدّلات الضرائب الدولية، كما تم استخدام نموذج انحدار الجاذبية Gravity Regression Model (GRM) من خلال الحزمة الإحصائية (gravity) ببرنامج R، لدراسة العلاقة بين متغيرات الشبكة وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية.

٢/٤: منهجية التحليل الشبكي:

تتكون الشبكة من مجموعة من النقاط ومجموعة من المسارات تتمثل النقاط في الدول والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع من الدول داخل الشبكة:

- ١- النوع الأول ويمثل الدولة الأم Home country ويرمز لها بالرمز (h).
- ٢- النوع الثاني ويمثل الدولة المضيفة أو الدولة مصدر الدخل Source country ويرمز لها بالرمز (s).
- ٣- النوع الثالث فيمثل دول القناة Conduit country ويرمز لها بالرمز (i, j) .

وتقوم المسارات بربط هذه النقاط ببعضها البعض ويكون اتجاه المسار من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة مباشرة، ويسمى هذا المسار بالمسار المباشر للاستثمار Direct route of investment، أما إذا ارتبطت الدولة الام بالدولة المضيفة من خلال دول القناة فإن هذا المسار يُعتبر مسار غير مباشر للاستثمار Indirect route of investment بين الدولة الأم والدولة المضيفة.

ويُمكن اعتبار شبكة الضرائب الدولية على أنها شبكة الاتفاقيات الضريبية الثنائية بين الدول، لأن الاتفاقيات الضريبية تحدد مُعدّلات الضرائب المستقطعة WHT

عبر الدول، حيث يُمكن للشركة متعددة الجنسيات من اختيار أحد المسارين التاليين للاستثمار (Van't & Lejour, ٢٠١٩) :

١- المسار المباشر للاستثمار حيث تقوم الشركة بالاستثمار في الدولة المضيفة S مباشرة.

٢- المسار غير المباشر للاستثمار حيث تقوم الشركة بتأسيس كيان واحد في دولة قناة واحدة i أو عدة كيانات تابعة في دولة القناة i مروراً بدولة القناة z وصولاً للدولة المضيفة S.

ويتم احتساب إجمالي الضريبة التي تتحملها الشركة متعددة الجنسيات من خلال كلاً من:

١- مُعدّل الضريبة على دخل الشركة CIT في الدولة h ويرمز له t_h .

٢- مُعدّل الضريبة الأجنبي Foreign tax rate ويرمز له $f(r)$ بين الدولتين h و s.

ويتم حساب مُعدّل الضريبة الأجنبي للمسار r من خلال المعادلة التالية، وذلك استناداً على دراسة Van't & Lejour (٢٠١٩):

$$f(r) = \begin{cases} t_{sh} & \text{if } r = h, s \\ 1 - (1 - t_{js})(1 - t_j)(1 - t_{ij})(1 - t_i)(1 - t_{hi}) & \text{if } r = h, i, j, s \end{cases}$$

حيث أن:

$f(r)$: معدل الضريبة الأجنبي للمسار r.

t_i : معدل الضريبة على دخل الشركة CIT في الدولة i.

t_j : معدل الضريبة على دخل الشركة CIT في الدولة j.

t_{js} : معدل الضريبة المستقطعة WHT والمدفوعة من دولة j إلى الدولة المضيفة S.

t_{ij} : معدل الضريبة المستقطعة WHT والمدفوعة من دولة i إلى دولة القناة j.

t_{hi} : معدل الضريبة المستقطعة WHT والمدفوعة من الدولة الأم h إلى الدولة القناة.

١- مصفوفة مُعدّلات الضرائب الدولية:

قامت الباحثة ببناء مصفوفة مُعدّلات الضرائب الدولية المقترحة^١ وهي كالتالي $T = [t_{ij}]$ بين ٧٠ دولة، و تم الحصول على البيانات من National PwC Worldwide Tax و Bureau of Economic Research (NBER) Summaries، وتم إدراج هذه المُعدّلات في الجدول التالي:

جدول (١) مصفوفة مُعدّلات الضرائب الدولية

CIT	Max	Med	Min	نظام WHT	Codes	Countries	
٣٥	١٠	١٠	١٠	%١٠	AR	الارجنتين	Argentina
٢٥	٠	٠	٠	Imputation	AU	استراليا	Australia
٢٥	٢٥	٥	٠		AT	النمسا	Austria
٢٥	٢٥	٠	٠		BE	بلجيكا	Belgium
٠	٠	٠	٠	No WHT	BM	برمودا	Bermuda
٢٤	٠	٠	٠	No WHT	BR	البرازيل	Brazil
١٠	٥	٥	٠		BG	بلغاريا	Bulgaria
١٥	٢٥	٥	٥		CA	كندا	Canada
٠	٠	٠	٠	No WHT	KY	كايمان	Cayman
٢٢.٥	٠	٠	٠	Imputation	CL	تشيلي	Chile
٢٥	١٠	١٠	٥		CN	الصين	China
٢٥	٠	٠	٠	Imputation	CO	كولومبيا	Colombia
٢٠	١٢	٥	٠		HR	كرواتيا	Croatia
١٢.٥	٠	٠	٠	No WHT	CY	قبرص	Cyprus
١٩	١٥	٥	٠		CZ	جمهورية التشيك	Czech Republic
٢٢	٢٧	٠	٠		DK	الدنمارك	Denmark
٢٢	٠	٠	٠	Imputation	EC	الاكوادور	Ecuador

^١ قام Barrios et al, ٢٠١٢، ببناء مصفوفة معدّلات الضرائب علي دخل الشركات ل ٣٣ دولة أوروبية، وقدم Johannesen, ٢٠١٢ مصفوفة معدّلات الضرائب المستقطعة على أرباح الأسهم ل ٢٨ دولة مقيدة بمنظمة OECD.

التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية "دراسة تطبيقية"

٢٢.٥	١٠	١٠	٥		EG	مصر	Egypt
٢٠	٠	٠	٠	No WHT	EE	استونيا	Estonia
٢٠	٢٠	٥	٠		FI	فنلندا	Finland
٣٢	٣٠	٠	٠		FR	فرنسا	France
٢٩.٩	٢٥	٥	٠		DE	ألمانيا	Germany
١٠	٠	٠	٠	No WHT	GI	جبل طارق	Gibraltar
٢٤	١٠	٥	٠		GR	اليونان	Greece
٠	٠	٠	٠	No WHT	GG	جيرسي	Guernsey
١٦.٥	٠	٠	٠	No WHT	HK	هونغ كونج	Hong Kong
٩	٠	٠	٠	No WHT	HU	هنغاريا	Hungary
٢٠	١٨	٥	٠		IS	ايسلندا	Iceland
٣٠	١٥	١٥	١٥	% ١٥	IN	الهند	India
٢٥	٢٠	١٢.٥	٠		ID	اندونيسيا	Indonesia
١٢.٥	٢٠	٠	٠		IE	ايرلندا	Ireland
٢٦.٥	٢٥	١٠	٠		IL	إسرائيل	Israel
٢٧.٨	٢٦	٥	٠		IT	إيطاليا	Italy
٢٣.٩	٢٠	١٠	٠		JP	اليابان	Japan
٢٢	٢٠	٧	٠		KR	كوريا	Korea
٢٠	٠	٠	٠	No WHT	LV	لاتفيا	Latvia
١٥	١٥	٥	٠		LT	ليتوانيا	Lithuania
٢٤.٩	١٥	٠	٠		LU	لوكسمبورغ	Luxembourg
٢٥	٠	٠	٠	No WHT	MY	ماليزيا	Malaysia
٣٥	٠	٠	٠	No WHT	MT	مالطا	Malta
١٥	٠	٠	٠	No WHT	MU	موريشيوس	Mauritius
٣٠	١٥	٥	٠		MX	المكسيك	Mexico
٢٥	١٥	٠	٠		NL	هولندا	Netherlands
٢٨	٠	٠	٠	Imputation	NZ	نيوزيلندا	New Zealand
٢٢	٢٥	٥	٠		NO	النرويج	Norway
٢٥	١٠	١٠	٠		PA	بنما	Panama
٢٨	٦.٨	٦.٨	٥		PE	بيرو	Peru
٣٠	١٥	١٥	٥		PH	الفلبين	Philippines
١٩	١٩	٥	٠		PL	بولندا	Poland

٣١.٥	٢٥	٥	٠		PT	البرتغال	Portugal
١٦	١٦	٥	٠		RO	رومانيا	Romania
٢٠	١٥	١٠	٥		RU	روسيا	Russia
٢٠	٥	٥	٠		SA	السعودية	Saudi Arabia
١٧	٠	٠	٠	No WHT	SG	سنغافورة	Singapore
٢١	٠	٠	٠	No WHT	SK	سلوفاكيا	Slovakia
١٩	١٥	٥	٠		SI	سلوفينيا	Slovenia
٢٨	١٥	٥	٥		ZA	جنوب افريقيا	South Africa
٢٥	٢٠	٠	٠		ES	اسبانيا	Spain
٢١.٤	٣٠	٠	٠		SE	السويد	Sweden
٢١.١	٣٥	٠	٠		CH	سويسرا	Switzerland
١٧	٢٠	٢٠	٥		TW	تايوان	Taiwan
٢٠	١٠	١٠	٥		TH	تايلاند	Thailand
٢٢	١٥	١٠	٥		TR	تركيا	Turkey
١٨	١٥	٥	٠		UA	أوكرانيا	Ukraine
٠	٠	٠	٠	No WHT	AE	الامارات العربية	Arab Emirates
١٩	٠	٠	٠	No WHT	GB	المملكة المتحدة	United Kingdom
٣٥	٣٠	٥	٠		US	أمريكا	United States
٢٥	٧	٧	٥		UY	اوروغواي	Uruguay
٣٤	٠	٠	٠	Imputation	VE	فنزويلا	Venezuela
٢٢	٠	٠	٠	No WHT	VN	فيتنام	Vietnam

المصدر: إعداد الباحثة

وتم تحديد مُعدّلات الضرائب المستقطعة t_{ij} في المصفوفة على النحو التالي:

أولاً: إذا كانت السياسات المتبعة في الاتحاد الأوروبي European Union Parent-Subsidiary Directive (EU PSD) هي المطبقة بين الدولتين i و j ، يتم وضع معدل الضريبة المستقطعة WHT في هذه الحالة مساوياً للصفر $t_{ij} = 0$ ، حيث تتطلب هذه السياسات إعفاء الشركات من الضريبة

التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية "دراسة تطبيقية"

المستقطعة WHT عبر دول الاتحاد الأوروبي EU countries وأيسلندا Iceland والنرويج Norway وسويسرا Switzerland.

ثانياً: إذا لم تكن هذه السياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي مطبقة بين الدولتين i و j فلا بد من النظر والتحقق مما إذا كانت هناك اتفاقية ضريبية ثنائية بينهما، فإذا لم تكن هناك اتفاقية بينهما يتم تعيين قيمة t_{ij} مساوية لمعدل الضريبة المستقطع WHT في الدولة j مباشرة.

ثالثاً: أما إذا وجدت اتفاقية ضريبية بين الدولتين i و j فيتم تعيين قيمة معدل الضريبة t_{ij} مساوياً للحد الأدنى لمعدلات الضرائب المحددة سلفاً في الاتفاقية الضريبية الثنائية بين الدولتين i و j .

رابعاً: تقوم بعض الدول بفرض معدل ضريبة مستقطعة WHT موحد single rate وهو معدل ثابت على كافة أنواع الضريبة المستقطعة مثل الهند والتي تقوم بفرض ضريبة مستقطعة قدرها ١٥% وكذلك الأرجنتين التي تفرض معدل قدرة ١٠%.

خامساً: تمتلك أستراليا ونيوزيلندا أنظمة احتساب على الضريبة المستقطعة وهو ما تسمى 'Imputation' والتي بموجبها لا يجوز فرض ضريبة مستقطعة WHT ومن ضمن هذه الدول تشيلي وكولومبيا والأكوادور وفنزويلا ولذلك لا تفرض هذه الدول ضريبة مستقطعة WHT على الشركات. بالتالي وفقاً لمصفوفة معدلات الضرائب الدولية t_{ij} بالجدول السابق وحتى بدون استخدام أسلوب التحليل الشبكي، **يمكننا أن نلاحظ ما يلي:** يمكن للشركة متعددة الجنسيات من تقليل أعباءها الضريبية المتوقعة

^١ Imputation هو نظام يتم احتسابه على الضريبة المستقطعة للشركات في عدده دول وهو ما هو يعرف بنظام الائتمانان الصريحة أو الائتمانان الضريبية المحاسبية، أي يحصل المستثمر الذي يحصل على توزيعات الأرباح على ائتمان ضريبي لضرائب الشركات التي دفعتها الشركة مما يقلل من فاتورته الضريبة السنوية.

من خلال الاستثمار المباشر في ٢٦ دولة على وجه الخصوص، حيث نجد أن هذه الدول يمكن تقسيمها إلي ١٨ دولة لا تفرض ضريبة مستقطعة WHT و ٦ دول لديها أنظمة Imputation ، وهما أستراليا و تشيلي وكولومبيا والأكوادور ونيوزيلندا وفنزويلا، كما هناك دولتين وهما الهند و الأرجنتين لديهما معدل ضريبة موحد علي الضريبة المستقطعة وهما ١٥ % و ١٠% علي التوالي. أما باقي الدول من العينة والتي سوف تصبح المحور الرئيسي للدراسة التطبيقية ويبلغ عددها ٤٤ دولة يمكن للشركة متعددة الجنسيات تقليل عبئها الضريبي من خلال الاستثمار المباشر أو غير المباشر عبر هذه الدول بسهولة لان هذا الامر يتوقف علي توافر معلومات حول معدلات الضرائب في هذه الدول وهذه المعلومات معلنه. وتتمثل متغيرات شبكة الضرائب الدولية فيما يلي:

جدول (٢) متغيرات شبكة الضرائب الدولية

اسم المتغير	الرمز	توصيف المتغير	طريقة القياس
معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية Treaty shopping rate (TSR)	TSR_{ij}	هو المعدل الذي تحققه الشركة في حالة استخدام الاتفاقية الضريبية الثنائية بين دولتين في صورة إنشاء كيان صوري او وهمي	يتم قياسه من خلال المعادلة التالية: $TSR_{ij} = t_{ji} - f(r)^*$ حيث $f(r)^*$ هو معدل الضريبة الأجنبي لأقل مسار ضريبي.
المسار المخفض الضريبي المباشر Tax minimizing direct route (TMD)	TMD_{ij}	هو المسار المباشر للاستثمار بين الدولتين i و j ذو أقل ضريبة ممكن.	هو متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا المسار المباشر للاستثمار هو أقل المسارات قيمة وتتوافر به الشروط التالية: اتفاقية ضريبية، اعتماد النظام الضريبي علي عدم احتساب ضريبة مستقطعة أو على معدل ضريبة موحد، ويأخذ القيمة (٠) إذا كان اقل المسارات الضريبية بين الدولة i والدولة j هو المسار غير المباشر.

التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية "دراسة تطبيقية"

هو معدل محدد وفقاً للقانون الضريبي لكل دولة، وتتحدد قيمته لكل دولة من خلال مصفوفة معدلات الضرائب الدولية	هي الضريبة المستقطع على توزيعات الأرباح - الإتاوات-الفوائد والمدفوعة من الدولة i إلى الدولة j	t_{ij}	معدل الضريبة المستقطع Withholding tax rate (WHT)
هو معدل محدد وفقاً للقانون الضريبي لكل دولة، وتتحدد قيمته لكل دولة من خلال مصفوفة الضرائب الدولية	هي الضريبة على دخل الشركة في الدولة i .	t_i	معدل الضريبة على دخل الشركة (CIT) Corporation income tax rate

المصدر: إعداد الباحثة

٢: خطوات منهجية التحليل الشبكي:

قبل تطبيق الخطوات لابد من تحديد قيمة (k) والتي تعبر عن عدد دول القناة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق الوفر الضريبي لها، وفيما يلي خطوات التحليل الشبكي:

الخطوة الأولى: يتم بناء مجموعة من المسارات من الدولة الأم h إلى الدولة المضيفة s تحت شرط أن كل مسار يحتوي على دولة قناة وحيدة على الأكثر وبالتالي تصبح قيم k تساوى الواحد الصحيح، وحساب صافي الدخل بعد استقطاع الضريبة لجميع المسارات.

الخطوة الثانية: مقارنة جميع المسارات في الخطوة السابقة وتحديد أفضل المسارات بناءً على معيار صافي الدخل بعد استقطاع الضريبة لجميع المسارات، حيث يتم تحديد أفضل المسارات وفقاً لأكبر صافي دخل للشركة بعد استقطاع الضرائب لكل مسار.

الخطوة الثالثة: تكوين قائمة بأفضل المسارات التي تُحقق أقصى صافي دخل للشركات بعد استقطاع الضرائب، ولتوضيح القيد الخاص بمشكلة استخدام التحليل الشبكي في الدراسة لابد من النظر إلى إجمالي عدد الدول، والتي تُمثل عينة

الدراسة، والتي تبلغ ٧٠ دولة منقسمين إلى قسمين ٣٧ دولة تلتزم مصر معهم بالفعل اتفاقية ضريبة ثنائية و ٣٣ دولة لم تعقد مصر معهم اتفاقية ضريبة. فإذا كان المسار بين الدولة الأم والدولة المضيفة يُعد مسار مباشر للاستثمار الأجنبي، فإن هذا المسار لا يحتوي على أيًا من دول القناة، وبالتالي تصبح قيمة k في هذه الحالة تساوي الصفر ($k=0$)، ويمكن التعبير عن التوليفات المختلفة أو عدد المسارات بين الدولة الأم h والدولة المضيفة s من خلال المعادلة التالية:

$$\text{عدد المسارات} = (\text{عدد الدول بعينة الدراسة}) \cdot L (\text{عدد الدول في المسار الواحد})$$

؛ حيث L تمثل قانون التباديل Permutations لعدد المسارات بين الدول. في حالة عدم اللجوء إلى دولة قناة ($k=0$) فإن مسار الاستثمار سوف يُصبح مسار مباشر $s \rightarrow h$ وبالتالي فإن إجمالي عدد المسارات لعينة الدراسة في هذه الحالة سوف يساوي 4.830 ($L^{(70)} = 4.830$) مسار مباشر. أما إذا كانت ($k=1$) وهذا يعني اللجوء إلى دولة قناة وحيدة على الأكثر ولتكن الدولة z ، مما يدل على أن بعض مسارات الاستثمار في هذه الحالة سوف تُصبح غير مباشرة $s \rightarrow j \rightarrow h$ ، وبالتالي فإن إجمالي المسارات لعينة الدراسة في هذه الحالة سوف يساوي 333.270 مسار يمكن تقسيمهم إلى 4.830 ($L^{(70)} = 4.830$) مسار مباشر و 328.440 ($L^{(70)} = 328.440$) مسار غير مباشر.

٣: شبكة الضرائب الدولية:

بالرجوع إلى مصفوفة الضرائب الدولية، فقد سبق وأن ذكرنا أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تُخفض أعباءها الضريبية، من خلال الاستثمار المباشر في عدد ٢٦ دولة بشكل مباشر دون الحاجة إلى أسلوب يساعد في تحديد أقصر المسارات الضريبية، ويتبقى من العينة عدد ٤٤ دولة يمكن للشركات الاستثمار من

خلالها بشكل غير مباشر، ولكن تكمن الصعوبة في اختيار الأسلوب المناسب الذي يساعد في تحديد أقل الأعباء الضريبية في الاستثمار بين هذه الدول، ومن هنا يأتي دور أسلوب التحليل الشبكي، الذي يُساعد في تحديد أقصر المسارات الضريبية على شبكة الضرائب الدولية والتي تُساهم في تقليل العبء الضريبي المتوقع التي تتحملة للشركات متعددة الجنسيات.

يمكن توضيح نتائج التحليل الشبكي لشبكة الضرائب الدولية من خلال الجدول التالي، حيث يوضح العمود الأول الدولة المضيفة (مصدر الدخل Source country)، والعمود الثاني (Direct) يوضح عدد مسارات الاستثمار المباشر بين الدولة المضيفة في العمود الأول ومجموعة من الدول الأم، والذي يتساوى عددها بالتبعية مع عدد المسارات المباشرة للاستثمار، أما العمود الثالث (Indirect) فيمثل عدد المسارات المُخفضة غير المباشرة للاستثمار التي تحقق أقل عبء ضريبي وترتبط بالدولة المضيفة في العمود الأول، والعمود الرابع (Indirect Home) يُمثل عدد الدول الأم التي ترتبط بالدول المضيفة في العمود الأول بمسارات استثمار غير مباشرة مُخفضة تحقق أقل عبء ضريبي وتحتوي على دولة قناة وحيدة على الأكثر، أما العمود الأخير (TSR Mean) فيوضح متوسط معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية لجميع المسارات الخاصة بكل دولة مضيفة في العمود الأول. ويوضح الجدول التالي ملخص نتائج شبكة الضرائب الدولية:

جدول (٣) ملخص نتائج شبكة الضرائب الدولية

Source Country	Direct	Indirect	Indirect Home	TSR Mean
AT	٣٠	٤٤٦	٣٩	٥.٤٥
BE	٥٥	١٣٣	١٤	٦.٤٠
BG	٦٣	٣٧٧	٦	٧.٩٢
CA	٣٤	٤٧٦	٣٥	٣.٩٥
CN	٢٨	٥٥٩	٤١	٣.٨٤

HR	٤١	٤٠١	٢٨	٧.٩٤
CZ	٤٢	٣٩٠	٢٧	٤.٢٦
DK	٤٤	٤٠٨	٢٥	٢.٦٢
EG	١١	٣١١	٥٨	٣.٣٨
FI	٤٨	٤٠٧	٢١	٧.٣٣
FR	٥٣	٣٦٢	١٦	٧.١١
DE	٤٢	٣٨٢	٢٧	٧.٨٤
GR	٥٣	٣٧٨	١٦	٥.٩٧
IS	٣٤	٣٦٩	٣٥	٥.١٨
ID	٣٠	٦١	٣٩	٣.٣٧
IE	٤٩	٢٥٠	٢٠	٣.٦٦
IL	٣٥	٢٠٠	٣٤	١.٥٩
IT	٥٣	٣٦٤	١٦	٦.٨١
JP	١٨	٢٩٣	٥١	٥.٥٢
KR	٣٠	٤٢٥	٣٩	٤.٢٩
LT	٥٢	٤١٢	١٧	٧.٤٠
LU	٤٧	٤١٢	٢٢	٣.٦٧
MX	١٢	٦٠٨	٥٧	٤.٤٧
NL	٤٦	٣٧٤	٢٣	٣.٦١
NO	٤٣	٤٤١	٢٦	٢.٨٠
PA	٦١	٥٦	٨	٧.٣٤
PE	٦٧	٤٤	٢	٢.٤٨
PH	١٤	٨٧	٥٥	٤.٤٦
PL	٥٤	٤١٩	١٥	٥.٦٤
PT	٣١	٣٧٩	٣٨	٧.١٤
RO	٢٦	٤١١	٤٣	٥.٦٨
RU	٥٨	٥٣٣	١١	٣.٤٦
SA	٣٦	١٢٣	٣٣	٢.٧٢
SI	٤٨	٣٧٠	٢١	٥.٥٧
ZA	٤٢	٥٢٦	٢٧	٢.٩٢
ES	٥٣	٤٣٨	١٦	٦.١٨
SE	٤٩	٣٦٦	٢٠	٤.٦٧

التسوق بالاتفاقيات الضريبية كأحد آليات التخطيط الضريبي الدولي وأثره على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية "دراسة تطبيقية"

CH	٤٧	٤٦٤	٢٢	٣.٦٦
TW	١٧	٢٢٦	٥٢	٥.٨٥
TH	٦٣	٣٢	٦	٢.٠٣
TR	٣٥	٤٤٣	٣٤	٤.٦١
UA	٣٣	٣٣٧	٣٦	٣.٣٣
US	٣٩	٣٨٩	٣٠	٤.٧١
UY	٤٢	٣٤٨	٢٧	٢.٧٢
AT	٣٣	٤٦٤	٣٦	٦.٨٣
BE	٦١	١٦٢	٨	٢.٧٨
BG	٦٩	٣٩٨	٣٩	٢.٢٦
CA	٤٠	٤٩٤	٢٩	٤.٤٦
CN	٣٣	٥٩٠	٣٨	٢.١١
HR	٤٣	٤٢٦	٣٨	٤.٩٩
CZ	٤٦	٣٨٧	٣٨	٤.٨١
DK	٤٨	٤١٠	٣٠	٧.٤١
EG	٥	٣١١	٦٤	٢.٢٦
FI	٣٤	٤١٥	٣٥	٦.٠١
FR	٣٨	٣٩١	٣١	٥.٧٨
DE	٤٨	٣٨٦	٣٨	٦.٦٢
GR	٣٨	٣٩٨	٣٩	٤.٥١
IS	٣٩	٣٩٨	٣٩	٨.٠٦
ID	٣٤	٦٨	٦٨	٨.٢٤
IE	٥٤	٢٤٥	١٥	٤.١٣
IL	٣٩	٢٢٠	٦٤	١٢.٧١
IT	٤٠	٣٨٦	٣٨	٧.٣٥
JP	٢١	٣١٨	٦٠	١٠.٦٢
KR	٣٤	٤٤١	٤٤	٤.٨٤
LT	٣٢	٤١١	٣٧	٦.١٣
LU	٥٢	٤٣٨	٣٤	٤.١٤
MX	١٩	٦١٠	٥٠	٥.٠٤
NL	٥٠	٣٩١	٢٩	٤.٠٧
NO	٤٧	٤٣٣	٣٦	٧.٥٩

PA	٩	٦٨	٦٨	٨.٢٨
PE	٦٩	٣٨	٣٨	٠.٥٨
PH	٢٠	١٠٧	٦٠	٥.٠٣
PL	٣١	٤٢١	٣٨	٦.٣٦
PT	٣٧	٣٩٨	٣٩	٨.٠٦
RO	٣١	٤٢١	٣٨	٦.٤١
RU	٦٤	٥٦٢	٤٢	٣.٩١
SA	٦٩	١٢١	٥٣	٣.٠٧
SI	٣٩	٣٩٨	٣٩	٦.٢٩
ZA	٤٧	٥٢٨	٢٩	٣.٣
ES	٤٦	٤٥٧	٣١	٤.٧٥
SE	٥٢	٣٩١	٣٣	٧.٤٩
CH	٥٠	٤٥٨	٣٣	٦.٣٦
TW	٢١	٢١٨	٥٢	٦.٦
TH	٦٩	٠	٠	٠
TR	٤١	٤٤٦	٥٤	٥.٢
UA	٣٨	٣٤٠	٦٠	٥.٩٨
US	٤٤	٣٩٣	٥٧	١١.٩٧
UY	٦٩	٣٥٠	٥٦	٠.٨٥

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق بالنسبة لمصر كدولة مضيفة نجد أنها ترتبط بعدد ١١ مسار استثمار مباشر عبر الدول التالية: بريطانيا (GB) والامارات (AE) وفرنسا (FR) وأيرلندا (IE) وهولندا (NL) وأستراليا (AU) وپرمودا (BM) وكأيمان (KY) و سويسرا (CH) و هنغاريا (HU) و ألمانيا (DE). كما ترتبط مصر بعدد ٣١١ مسار استثمار غير مباشر يتم تفصيلهم وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٤) ملخص نتائج المسارات الغير مباشرة لمصر ومتوسط معدل التسوق

بالاتفاقيات لكل مسار عبر شبكة الضرائب الدولية

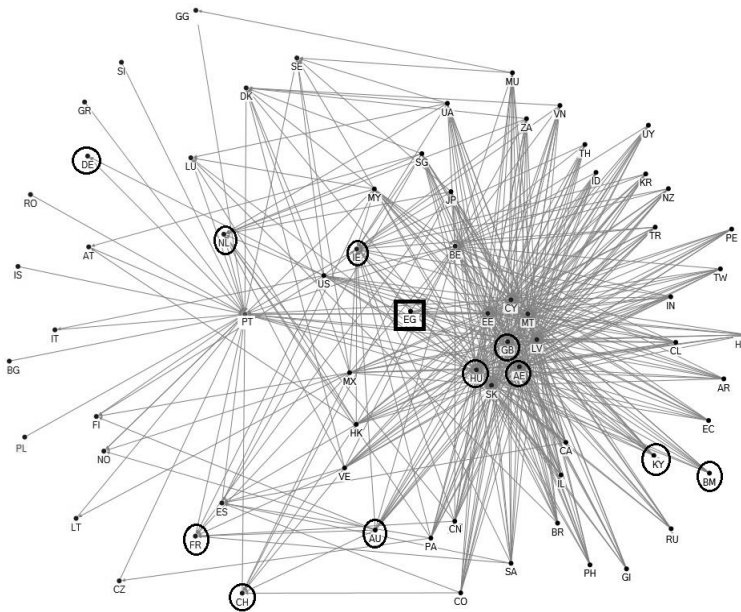
Source	Home	indirect Home	TSR Mean
EG	AU	٣	٢.٠٤
	AT	١	١.٥٥
	BE	٤	٤.٦٣
	BM	٢	٣.٦٧
	BR	٦	٢.٦٧
	BG	٥	٤.٣٥
	CA	٩	٢.٦٧
	KY	٥	٦.٠٢
	CL	٣	٢.٤٦
	CN	١	٢.٠٠
	CO	٢	٢.٧٤
	HR	٨	٣.٨٣
	CY	٣	٢.٤٢
	CZ	٦	٢.٠٠
	DK	٥	٢.٦٧
	FI	٨	٤.٨٥
	DE	٧	٣.٥٦
	GI	٧	٢.٨٦
	GR	٦	٦.٣٢
	GG	٤	٧.٤٨
	HK	٣	٢.٩٠
	HU	٢	٥.٦٩
	IS	٤	٢.٣٨
	IN	٥	٣.٥١
ID	٥	٢.٨١	
IL	٣	٣.١٦	
IT	٧	٤.٩٢	
JP	٣	٢.٥٤	
KR	٥	٢.١٥	
LV	٧	٢.٤٧	

LT	١١	٣.٥٦
LU	٦	٢.٨٨
MY	٨	٣.٥٧
NZ	٩	٢.١٢
NO	٧	٢.٤٩
PA	٩	٧.٤٣
PE	٤	١.٧٤
PH	٧	٢.٤٢
PL	٩	٥.٠٣
PT	١١	٤.٧٧
RO	٦	٢.٢٩
RU	٧	٢.٠٨
SA	٨	٢.٩٩
SG	٥	٢.٨٧
SK	٢	٢.٥٨
SI	٧	٤.٦٢
ZA	٦	٢.٣٥
ES	٥	٢.١١
SE	٦	٥.٠٢
CH	٤	٤.٨٩
TW	٥	٢.٢٤
TH	٩	٢.٨١
TR	٣	٣.٩٣
UA	٢	٢.٦٥
US	٤	٢.٤٢
AE	١	٥.٣٦
VE	٤	٣.٧٥
VN	٧	٢.٠٠
Total	٣١١	
AVERAGE		٣.٣٨

المصدر: إعداد الباحثة.

فبالنظر إلى جدول السابق رقم (٤) يتضح أن متوسط مُعدّل التسوق بالاتفاقيات الضريبية لمصر على هذه الشبكة يساوي %٣.٣٨ ، وهذا يوضح مدى سوء استخدام الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، فبمقارنة هذا المعدل، وهو معدل في المتوسط بقيمة الوسيط لمعدل الضريبية المستقطعة في مصر والبالغ %١٠ والمذكور في مصفوفة معدلات الضرائب الدولية، يتضح لنا مدى الفرق في قيمة العبء الضريبي التي تتحمله الشركات متعددة الجنسيات، عندما تستثمر في مصر بشكل غير مباشر. وتم حساب متوسط معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية لمصر من خلال حساب متوسط معدلات التسوق بالاتفاقيات الضريبية لكل دولة أم ترتبط بمسار استثمار غير مباشر مع مصر في الجدول (٤).

شكل رقم (١) المسارات الضريبية في شبكة الضرائب الدولية الواردة لمصر كدولة مضيئة.



المصدر: إعداد الباحثة.

من خلال الشكل السابق تم تحديد مصر كدولة مضيفة على الشبكة من خلال تعيينها بمربع على الرسم، وتم تحديد الدول الأم التي ترتبط مع مصر بمسارات استثمار مباشرة وتم تعيينها بدائرة على الرسم، أما باقي الدول الأم والتي ترتبط مع مصر بمسارات استثمار غير مباشرة عبر دول قناة فلم يتم تعيينها بأي شكل من الأشكال. وفيما يلي الإحصاءات الوصفية **Descriptive statistics** لمتغيرات شبكة الضرائب الدولية:

جدول (٥) ملخص نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات شبكة الضرائب الدولية

Variables	Total direct routes	Mean	Std. Dev.	Route	
TMD_{ij}	٤,٨٣٠	٠.٦٧٢	٠.٢١	Min. Direct	Not Min. Direct
				٣٢٤٦	١٥٨٤
TSR_{ij}	٤,٨٣٠	٣.٠٢	١.٧٦		
WHT_{ji}	٤,٨٣٠	٧.٢٩	٨.١١		

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح من الجدول السابق بالنسبة لشبكة الضرائب الدولية ما يلي:

١- أن متوسط المتغير الخاص بالمسار المخفض الضريبي المباشر TMD_{ij} ، وهو متغير وهمي يساوي ٠.٦٧ وهو ما يشير إلى عدد المسارات المخفضة الضريبية المباشرة في هذه الشبكة يساوي ٣٢٤٦ مساراً ضريبياً مباشراً للاستثمار، وهو ما يعادل نسبة % ٦٧ من إجمالي عدد المسارات في الشبكة والبالغ ٤٨٣٠ مسار، وأن باقي المسارات والبالغ عددها ١٥٨٤ مسار لا تُعد مسارات مخفضة ضريبية مباشرة في هذه الشبكة وهو ما يعادل نسبة % ٣٣ من إجمالي عدد المسارات في الشبكة.

٢- أن متوسط معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية لكافة المسارات يساوي ٣.٠٢٪، وعند مقارنته بمتوسط معدل الضريبية المستقطع لكافة دول العينة والذي يبلغ % ٧.٢٩ ، يظهر مدي خطورة معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية والذي يعكس إساءة استخدام الاتفاقيات الضريبية الثنائية علي النظام الضريبي الدولي، حيث يمثل مقدار متوسط معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية والذي يبلغ في هذه الشبكة ٣.٠٢٪ قيمة متوسط الفرق بين معدلات الضريبية المستقطعة WHT_{ji} ومتوسط معدلات الضرائب الأجنبية $f(r^*)$ والخاصة بالمسارات الضريبية المخفضة، أي أن معدل التسوق بالاتفاقيات يعكس مقدار الوفر في العبء الضريبي التي حققته الشركة متعددة الجنسيات عند استخدامها مسار استثمار مخفض غير مباشر.

ثالثاً: نموذج انحدار الجاذبية (GRM) Gravity regression model:

في ضوء ما سبق ذكره في منهجية التحليل الشبكي يتضح أن الشركات متعددة الجنسيات، تقوم باختيار مسارات الاستثمار الدولية التي تخدم هدف تحقيق الوفر الضريبي لهذه الشركات مما يؤثر بالتبعية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه عبر الدول، وهو يعبر عن مقدار المزايا التي تحصل عليها الدول من عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية.

ويعتمد نموذج البحث المقترح علي متغيرات التحليل الشبكي التي تم تقديرها في شبكة الضرائب الدولية لتحقيق أهداف البحث، ومن هذا المنطلق سوف تقوم الباحثة بقياس تأثير المتغيرات المستقلة لنموذج البحث وهي كالتالي: (مسارات الاستثمار المباشرة المخفضة TMD_{ij} - معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية TSR_{ij} - معدل الضريبة على دخل الشركات للدولة المضيفة CIT_j - معدل الضريبة على دخل الشركات للأمم الأم CIT_i - معدل الضريبة

المستقطعة بين الدولة المضيفة والدولة الأم (WHT_{ji})، على المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة المضيفة $INFDI_{ij}$). وفيما يلي معادلة نموذج انحدار الجاذبية:

$$INFDI_{ij} = b_0 + b_1 TMD_{ij} + b_2 \log TSR_{ij} + b_3 \log WHT_{ij} + b_4 \log CIT_i + b_5 \log CIT_j + \varepsilon_{ij}$$

Where; CIT_j & $WHT_{ij} = distance$

المصدر: إعداد الباحثة

جدول رقم (٦) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج انحدار الجاذبية GRM

Variables	Total direct routes	Mean	Std. Dev.
TMD_{ij}	٤.٨٣٠	٠.٦٧٢	٠.٢١
TSR_{ij}	٤.٨٣٠	٣.٠٢	١.٧٦
WHT_{ji}	٤.٨٣٠	٧.٢٩	٨.١١
CIT_j	٤.٨٣٠	٢٢.٣٦	٦.٤٢
CIT_i	٤.٨٣٠	٢٢.٣٦	٦.٤٢
$INFDI_{ij}$	٤.٨٣٠	٦,٤٩٧.٣٢	١٩,٨٦٥.٧٤

المصدر: إعداد الباحثة

يتم التعبير عن المتغير التابع $INFDI_{ij}$ بقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة المضيفة Z من الدولة الأم A بالمليون دولار. وتم الحصول على قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بين أزواج الدول لعينة الدراسة من خلال موقع (UNCTAD). ومن خلال ما تم تقديره لقيم متغيرات شبكة الضرائب الدولية باستخدام أسلوب التحليل الشبكي وقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لأزواج الدول، وهو ما تم تلخيصه في الجدول السابق (٦) يتضح النقاط التالية:

أولاً: تم التعبير عن المتغير الخاص بمعدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية TRS_{ij} ، ويتم احتسابه عن طريق الفرق بين معدل الضريبة المباشر بين الدولة الأم والدولة

المضيفة ومعدل الضريبية الأجنبي لمسار الاستثمار المخفض سواء كان مسار مباشر أو غير مباشر بين الدولة الأم والدولة المضيفة ، فهو يعبر عن مقدار الوفر الضريبي التي تحققه الشركة متعددة الجنسيات وبالتالي فإذا كانت قيمته مرتفعة، فهذا يعني أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في الدولة المضيفة بشكل غير مباشر لأن ذلك يحقق له وفر ضريبي أكثر من استخدامه مسار الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة، وهو ما يعني وجود علاقة سالبة بين معدل التسوق بالاتفاقيات الضريبية TSR_{ij} وبين قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة المضيفة $INFDI_{ij}$.

ثانياً: ناقش (٢٠١٠) Mintz and Weichenrieder معنوية العلاقة بين المتغير الوهمي والذي يعبر عن وجود اتفاقية ضريبية ثنائية بين الدولة الأم والدولة المضيفة وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة المضيفة. وقد أوضحت هذه الدراسة علاقة التأثير المعنوي بين وجود اتفاقية ثنائية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول، أما الدراسة الحالية توصلت إلي أن المتغير الخاص بمسار الاستثمار المباشر المخفض TMD_{ij} بغض النظر عن شبكة الضرائب الدولية التي ينتمي إليها كمتغير وهمي، فإذا كانت قيمته = ١ فهذا يدل علي وجود مسار استثمار مباشر مخفض بين الدولة الأم والدولة المضيفة وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي يفضل الاستثمار في الدولة المضيفة بشكل مباشر لأن ذلك يحقق له وفر ضريبي أكثر من استخدامه إلى مسار استثمار غير مباشر عبر دول قناة، وهو ما يعني وجود علاقة موجبة بين تحقق الوفر الضريبي لمسار الاستثمار المخفض TMD_{ij} وبين قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدولة المضيفة $INFDI_{ij}$.

ومن خلال نتائج تحليل الانحدار يمكن الاعتماد على النموذج المقترح التالي لتحقيق هدف الدراسة وهو ترشيد عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية:

$$INFDI_{ij} = b_0 + b_1TMD_{ij} + b_2\log TSR_{ij} + b_3\log WHT_{ij} + b_4\log CIT_i + b_5\log CIT_j + \varepsilon_{ij}$$

Where; CIT_j & WHT_{ij} = distance

المصدر: إعداد الباحثة.

وهو ما يسهم في التنبؤ بمتوسط حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمصر لكل دولة أم، وبالتطبيق على عينة الدراسة فقد تبين وجود عدد ١١ دولة أم ترتبط مع مصر بمسار استثمار مباشر، وبالتالي يوجد عدد ٥٨ دولة بالعينة ترتبط مع مصر بمسار استثمار غير مباشر عبر دول قناة، ولترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية لمصر مع هذه الدول، يتم استخدام النموذج المقترح السابق لكل دولة، والتحقق من الدول التي يتنبأ لها بأكبر حجم استثمار اجنبي مباشر، والتوصية بالميزة المتوقعة من عقد اتفاقية ضريبية ثنائية معها، ومن خلال بيانات مصفوفة الضرائب الدولية بعينة الدراسة للدول التي ترتبط مع مصر بمسارات استثمار غير مباشرة عبر دول قناة، وتطبيق النموذج المقترح يمكن التوصية بعقد اتفاقية ضريبية ثنائية مع بعض الدول مثل؛ هونج كونج، وسلوفاكيا ، وتايوان على الترتيب، حيث يمكن التنبؤ بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من هذه الدول الثلاثة السابقة لمصر في حالة عقد اتفاقيات ضريبية ثنائية معهم كالتالي:

- يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع لمصر في حالة عقد اتفاقية ضريبية ثنائية مع هونج كونج ووفقاً للنموذج المقترح ٩٢٥ مليون دولار تقريباً.
- يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع لمصر في حالة عقد اتفاقية ضريبية ثنائية مع سلوفاكيا ووفقاً للنموذج المقترح ٨٩٣ مليون دولار تقريباً.

- يبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع لمصر في حالة عقد اتفاقية ضريبية ثنائية مع تايوان ووفقاً للنموذج المقترح ١٠٥٩ مليون دولار تقريباً.

جدول رقم (٧) ملخص نتائج فرضي البحث

التأثير علي $INFDI_{ij}$	النتيجة	نص الفرض	الفروض
(-) سالبة	قبول	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية.	H١
(+) موجبة	قبول	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقق الوفر الضريبي لمسار الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية.	H٢

المصدر: إعداد الباحثة

رابعاً: نتائج وتوصيات البحث:

نتائج البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار أثر التسوق بالاتفاقيات الضريبية والمسار الضريبي المخفض الذي يحقق وفر ضريبي للشركات متعددة الجنسيات على ترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى:

- قبول الفرض الأول (H١) وجود علاقة سالبة بين التسوق بالاتفاقيات الضريبية وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية.

- قبول الفرض الثاني (H٢) وجود علاقة موجبة بين تحقق وفر ضريبي لمسار الاستثمار للشركات متعددة الجنسيات وترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، وتأثيرها علي زيادة الحصيلة الضريبية المصرية.

توصيات البحث:

- إدراج مواد أو نصوص قانونية في قانون الضرائب المصري تُرشد المستثمر الأجنبي إلى آليات يستخدمها في التخطيط الضريبي المشروع حتى لا يلجأ إلى التهرب الضريبي، وأن تنظر الإدارة الضريبية المصرية للتخطيط الضريبي على أنه أحد أدوات التخطيط المالي الحديث للشركات متعددة الجنسيات، وذلك لزيادة الحصيلة الضريبية المصرية.
- ضرورة مراجعة الإدارة الضريبية لموقفها بخصوص مادة التخطيط الضريبي الدولي في جميع نصوص القانون الضريبي المصري خصوصاً الامتيازات والاعفاءات الممنوحة لقطاعات معينة.
- تقترح الباحثة الاستعانة بمنهجية استخدام التحليل الشبكي المقترحة في الدراسة لترشيد قرارات عقد الاتفاقيات الضريبية الثنائية المصرية، لما تُوفره المنهجية والنموذج المقترح من القدرة على تحديد أكثر الدول التي تحقق أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوقعة، وبالتالي التوصية بعقد اتفاقيات ضريبية ثنائية معها.

المراجع

- ثابت، عادل حسين. (٢٠١٨). قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عبد القادر، مصطفى محمود. (٢٠١٢). اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بين النظرية والتطبيق وفقاً لأحدث نماذج الدولية دراسة مقارنة بين نموذج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونموذج الأمم المتحدة، كتاب الجزء الأول، بدون ناشر.
- Barrios, S. & Huizinga, H. & Laeven, L. and Nicodeme, G. (٢٠١٢). International Taxation and Multinational Firm Location Decisions, *Journal of International Accounting*, ٩٦(١٢): ٩٤٦-٩٥٨ .
- Barthel, F. & Busse, M. and Neumayer, E. (٢٠١٠). The Impact of double taxation treaties on foreign direct investment: evidence from large dyadic panel data, *Journal of International Accounting*, ٢٨(٣): ٣٦٦-٣٧٧.
- Borkowski, S. (٢٠١٠). Transfer pricing practices of transnational corporations in PATA countries, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, ١٩(١): ٣٥-٥٤.
- Davies, R. & Norback, P. and Koru, A. (٢٠٠٩). The effect of Tax Treaties on Multinational Firms: new evidence from micro-data, *International Tax and Public Finance*, ٣٢ (١), ٧٧-١١٠.
- Davies, R. (٢٠٠٤). Tax Treaties and Foreign Direct Investment: Potential versus Performance, *International Tax and Public Finance*, Springer; International Institute of Public Finance, ١١(٦): ٧٧٥-٨٠٢.

- Hong, Q. and Smart, M. (٢٠١٠). In praise of tax havens: International tax planning and foreign direct investment, *European Economic Review*, ٥٤(١):٨٢-٩٥.
- Hong, S. (٢٠١٥). Strategic Treaty Shopping, *Working Paper*, <http://ssrn.com/abstract=٢٤٣٦٦٧٩>.
- Klassen, K. and Laplante, S. (٢٠١٢). Are U.S. Multinational Corporations Becoming More Aggressive Income Shifters?, *Journal of Accounting Research*, ٥٠ (٥):١٢٤٥-١٢٨٥.
- Kutera, M. (٢٠١٨). The Role of Tax Havens in Tax Avoidance by Multinationals, *Contemporary Trends in Accounting, Finance and Financial Institutions*, ١١١-١٢١.
- Lejour, A. (٢٠١٤). The Foreign Investment Effects of Tax Treaties, Oxford University Centre for Business Taxation ,*Working Paper series*.
- Lietz, G. (٢٠١٣). Tax Avoidance vs. Tax Aggressiveness: A Unifying Conceptual Framework, Working Paper, Münster School of business and economics, *Working Paper*, <http://ssrn.com/abstract=٢٣٦٣٨٢٨>.
- Neumayer, E. (٢٠٠٦). Do double taxation treaties increase foreign direct investment to developing countries?, *Journal of Development Studies*, ٤٣(٨): ١٥٠١-١٥١٩.
- O.E.C.D. (٢٠١٥). Action ٦: preventing the granting of treaty benefits in inappropriate circumstances, *Retrieved from:* <http://www.oecd.org/tax/preventing-the-granting-of-treaty-benefits-inappropriate-circumstances-action-٦-٢٠١٥-final-report-٩٧٨٩٢٦٤٢٤١٦٩٥-en.htm>.

- Sasseville, J. and Barret, E. (٢٠١٦). Preventing the granting of treaty benefits in inappropriate circumstances, *International tax review*, Retrieved from [https:// search. Proquest. Com/ doc view/ ١٧٦٥١٣٩٥٩٧? Accounted = ٦٣١٨٩](https://search.proquest.com/docview/1765139097?Accounted=63189).
- Shah, M. and Qayum, S. (٢٠١٥). Impact of Double Taxation Treaties on Inward FDI in Latin American and Caribbean Developing Countries, *Business & Economic Review*, ٧(١) : ١- ١٨.
- Van't, R. and Lejour, A. (٢٠١٩). Optimal tax routing: Network analysis of FDI diversion, *International Tax and Public Finance*, ٢٥(٥), ١٣٢١-١٣٧١.
- Wamser, G. (٢٠١١). Foreign (in) direct investment and corporate taxation, *Canadian Tax Journal*, ٤٤(٤): ١٤٩٧-١٥٢٤.
- Watson, G. (٢٠١٥). Treaty Shopping and base erosion and profit shifting action ٦, *Canadian Tax Journal*, ٦٢(٤): ١٠٨٥-١١٠٨.
- Weyzig, F. (٢٠١٣). Tax treaty shopping: structural determinants of Foreign Direct Investment routed through the Netherlands, *International Tax and Public Finance*, ٢٠(٦), ٩١٠-٩٣٧.
- Wilson , J. (٢٠١٤). Tax havens in a world of competing countries, *Working paper*, ١٢(٤): ٣٢-٣٩
- Wilson, R. (٢٠٠٩). An examination of corporate tax shelter participants, *The Accounting Review*, ٨٤(٣): ٩٦٩-٩٩٩.
- Yonah, R. and Panayi, C. (٢٠١٠). Rethinking Treaty Shopping: Lessons for the European Union, University of Michigan Law School Scholarship Repository, *Working paper* no. ١٨٢, Available at: https://repository.law.umich.edu/book_chapters/٧٨.